



کلمــة ترحيبيــة

يسرّني أن أقدّم لكم العدد الثاني من نشرة مكافحة الجرائم المالية - المنارة. وكما هو الحال مع العدد الأول، والذي نُشر في شهر مارس 2021، يسعدنا أن نسلط الضوء على التقدّم المستمر في تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات، إلى جانب تحديد الرؤى لمسارنا المستقبلي، والتأكيد على التزامنا الراسخ بمنع جميع أشكال الجرائم المالية.

يشكِّل الانتشار والتغير العالمي المستمر في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد أهم تحديات العصر الحالي. ذلك أنّ جهود السلطات القضائية تشكل جزءاً من معادلة أوسع تحتاج إلى تعاون مكثف بين الجهات المعنية المحلية والخارجية، والشركاء الدوليين. وعلى هذا الصعيد، يعمل المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على تعزيز الدور الاستباقي لدولة الإمارات كلاعب فاعل في مواجهة الجرائم المالية ضمن المجتمع الدولي، إلى جانب تطوير قدرات السلطات المحلية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن أفضل المعايير والممارسات العالمية.

وباعتباره الهيئة التنسيقية الرئيسية، يعمل المكتب التنفيذي على تفعيل قنوات الاتصال الخاصة بصنع السياسات وإنفاذ القانون بين أصحاب الشأن الرئيسيين على الصعيدين المحلي والخارجي. وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني للجهات المحلية المعنيّة ولنظرائنا الدوليين على ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية من تقدم ملموس في فعالية منظومة الدولة لمواجهة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب، متطلعين إلى المزيد من الشراكة والتعاون البناء مع الجميع خلال الفترة القادمة.

إن عملنا المستمر لصقل فهمنا لأنواع الجرائم المالية ووسائل ارتكابها يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحيث أن المبادرات الموضحة في هذه النشرة خطوات مهمة في سبيل ذلك، فإنها ليست إلا بداية لمسيرتنا نحو بناء منظومة فعّالة لمكافحة الجريمة المالية، وزيادة الوعي بشأن التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية الموضوعة من قبل الهيئات التنظيمية ووكالات إنفاذ القانون والسلطات المعنية في جميع أنحاء الدولة. إن تطلعنا الدائم لتعزيز انفتاح اقتصادنا ومنع إساءة استخدامه هو هاجسنا الرئيسي ودافعنا الأكبر لوضع معالجة تحديات الجريمة المالية ضمن مقدمة الأولويات الاستراتيجية لدولة الإمارات.

وإنني على ثقة تامَّة بأنَّ العدد الثاني من هذه النشرة يقدم تلخيصاً جيداً وإضاءةً مهمة على الجهود الوطنية في مجال مكافحة الجريمة المالية ومواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مع أطبب التحيات،

سعادة حامد الزعابي

مدير عام المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المحتويات

لمحة عامة عن المشاركة في الفعاليات الأخيرة مع الشركاء الدوليين

> تحديث بشأن المكتب التنفيذي والتنسيق المحلي

تسليط الضوء على تقارير المعاملات المشبوهة

أهمية العقوبات المالية المستهدفة

مصادر مهمة للتعمّق أكثر في الموضوع



لمحة عامة عن المشاركة في الفعاليات الأخيرة مع الشركاء الدوليين

نفذت دولة الإمارات الكثير من أنشطة مكافحة الجرائم المالية منذ إصدار العدد الأول لنشرة المنارة، على الصعيدين المحلي والخارجي. وبصفتها شريكاً مهماً في الحرب العالمية على الجريمة المالية، منحت دولة الإمارات أولوية كبيرة للتدريب ضمن استراتيجيتها الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم التعاون بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين من أجل تبادل المعرفة وتنمية مهارات السلطات المحلية.

كما عزَّزت دولة الإمارات من تعاونها الثنائي مع عدد من نظرائها الدوليين خلال الأشهر الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، أسّست الدولة علاقة عمل وثيقة مع المملكة المتحدة. وفي شهر مارس 2021، التقى معالي أحمد علي الصايغ، وزير دولة، معالي جيمس كليفرلي، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف مناقشة أهمية استمرار الحوار والتعاون الثنائي في مجال التمويل غير المشروع والشبكات الجرمية عبر الحدود.

في فبراير 2021، شاركت دولة الإمارات في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي (فاتف)، حيث ناقشت خلالها عدداً من المواضيع ذات الأولوية، مثل تفكيك شبكات تمويل الإرهاب، والقطاعات ذات المخاطر المرتفعة، ودور التكنولوجيا في مكافحة التهديدات المتطوّرة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة تحديداً، تعمل الدولة، إلى جانب شركائها، على تسريع التحوّل الرقمي لجهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الجهات الفاعلة في القطاعات والحمات المعنية.

وخلال شهري مارس وأبريل 2021، تلقت العديد من الجهات الاتحادية ورش عمل تدريبية من هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك البريطانية حول غسل الأموال القائم على التجارة، وشركات خدمات الأموال، وأهمية مشاركة المعلومات، حيث تم تنسيق هذه الورش من قبل وزارة الخارجية والتعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، شاركت الدولة مع ممثلين من سفارة المملكة المتحدة في حدث " SOCnet" خلال شهر مارس 2021، والذي تمحور حول الجريمة المنظمة، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

كما تواصل دولة الإمارات العمل عن كثب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما وزارة الخزانة الأمريكية، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل والأمن الداخلي، من أجل تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال شهري مارس وأبريل 2021، استضافت وزارة الخارجية والتعاون الدولى مسؤولين من الحكومة الأمريكية لعقد سلسلة من الاحتماعات وورش العمل الافتراضية حول مجموعة متنوعة من قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك خطط غسل الأموال القائمة على التجارة، وتعزيز التحقيقات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر استخدام تقنيات متقدّمة لتحليل البيانات، وطرق التحقيق في مجال مكافحة انتشار الأسلحة. وقد سلَّطتِ جِلساتِ التِدريبِ وبناءِ القدراتِ الضوءِ على أهمية التعاون الدولي، والدور الحاسم للاستخبارات المالية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما عملت الدولة بشكل وثيق مع ممثلين من الاتحاد الأوروبي لعقد عدد من الدورات التدريبية والاجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ففي مارس 2021، ترأس مدير إدارة الشؤون الأوروبية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ونائب المدير العام لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دائرة العمل الخارجي الأوروبي، اجتماعاً لكبار مسؤولي الجانبين، والذي وفر منصة لتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن منح دولة الإمارات الفرصة لإعادة تأكيد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وفي أبريل 2021، عقدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي ورشة عمل افتراضية مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، بغية مناقشة أهمية اعتماد نهج متعدد الوكالات للتحقيقات الموازية. كما تم عقد جلسات لاستكشاف طرق استخدام المعلومات الاستخبارية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف تعطيل وتفكيك الشبكات غير المشروعة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات ذات الصلة على الصعيدين المحلى والدولى.

وتعمل الجهات التنظيمية والإشرافية، وسلطات إنفاذ القانون في دولة الإمارات بشكل مستمر مع أهم الشركاء الدوليين في مجال مكافحة الجرائم المالية. ففي مارس 2021، وقّعت وحدة المعلومات المالية الإماراتية مذكرة تفاهم مع نظيرتها الإسرائيلية بهدف توفير إطار عمل لتبادل المعلومات، والتنسيق في القضايا العابرة للحدود. ويستند توقيع مذكرة التفاهم هذه إلى الاتفاق الإبراهيمي التاريخي الذي تم توقيعه العام الماضي، والذي أفسح الطريق أمام حقبة جديدة من التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والاستثمار والامتثال المالي.

إضافةً إلى ما سبق، شاركت وزارة المالية الإماراتية، في مارس 2021، في الاجتماع الأول لمجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي ضمن مجموعة العشرين، حيث تركزت المناقشات حول تمويل الشمول المالي الرقمي، وتعزيز المرونة في أعقاب جائحة "كوفيد-19". كما وقعت سلطة دبي للخدمات المالية وبنك إيطاليا مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال الرقابة المالية.



11

هناك كثافة في البيانات بالتحقيقات المالية. وبناءً على ذلك، تمكّننا التحقيقات الموازية من الجمع بين خبرة السلطات القضائية والقطاعات المعنية. وكلما توفر المزيد من المعلومات لفهم النشاط الجرمي، أتقنّا اكتشاف أنماط السلوك غير المشروع. وقد استفادت سلطاتنا بشكل كبير من هذه الجلسات، ولا سيما المناقشات المتعمقة حول إطار التعاون بين الوكالات، والذي يُعدّ حجر الأساس في البنية الإشرافية والإنفاذية الفعّالة."

سعادة العميد عبد العزيز الأحمد

رئيس اللجنة الفرعية لجهات التحقيق في جرائم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن ورشة العمل الافتراضية التي عُقدت في أبريل ٢٠٢١ مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي.

تحديث بشأن المكتب التنفيذي والتنسيق المحلي

إلى جانب العديد من جهود التعاون على الصعيد الدولي خلال الأشهر الأخيرة، تم تنفيذ عدد من الإجراءات البارزة لتنسيق وتطوير وتعزيز منهجية دولة الإمارات في مجال مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بمبادرة من المكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد وفر الملتقى الخامس عشر لسفراء ورؤساء البعثات التمثيلية لدولة الإمارات في الخارج فرصة للتعريف بدور المكتب التنفيذي، وزيادة الوعى بجهود دولة الإمارات في مجال الامتثال المالي ومكافحة غسل الأموال وتمول الإرهاب. وشهد اليوم الثاني للملتقى مداخلة من معالى أحمد على الصايغ، وزير دولة، حول مسؤوليات المكتب التنفيذي، وآخر مستجدات اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علاوةً على التأكيد على التزام دولة الإمارات بتعزيز منظومة العمل الوطنية على هذا الصعيد. وبفضل الدور الراسخ الذي تلعبه سفارات وبعثات الدولة في تعزيز التعاون الدولي، سيتم التنسيق بشكل وثبق بينها وبين المكتب التنفيذي بهدف تنسيق أولويات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الجهات المعنية المحلية والشركاء الدوليين.

ومنذ تأسيسه في فبراير2021، عمل المكتب التنفيذي بجحً على تطوير المبادرات الداخلية والمشاركة في مجموعة من الفعاليات في القطاعات المعنية. ففي مارس 2021، ألقى سعادة حامد الزعابي، مدير عام المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كلمة رئيسية في منتدى اتحاد المصارف العربية الذي استضافته جمهورية مصر العربية. وشدّد سعادته، إلى جانب كبار الشخصيات والمسؤولين التنفيذيين المصرفيين من جميع أنحاء المنطقة، على أهمية المشاركة الاستباقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستخدام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستخدام التكنولوجيا لتحسين الفعالية والدقة التي يتم التصدي

بها لتهديدات الجرائم المالية.

سيعمل المكتب التنفيذي مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وعدد من الجهات المعنية، خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، على إطلاق مجموعة من المبادرات لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد اتخذت دولة الإمارات خطوات مهمة نحو تعزيز إطارها التنظيمي والتشريعي لتعزيز الامتثال المالي ومنع الجريمة المالية. وتضمّنت الأنشطة الأخيرة اعتماد وزارة الاقتصاد لقائمة محدّثة من الانتهاكات والغرامات لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما أدى إلى تشديد اللوائح حول الأنشطة عالية المخاطر، مثل النشاط العقاري، ومقدّمي خدمات الشركات، وتجارة المعادن الثمينة.

أما على صعيد التكنولوجيا، فقد وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع، ومركز دبي للسلع المتعددة، على مذكرة تفاهم لمعالجة تحديات مواجهة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ضمن إطار عمل شامل لتنظيم الأصول المشفرة. وفي الوقت ذاته، عززت الجهات التنظيمية من تدابير الإشراف على أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي أدّى إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التنفيذية ضد الأفراد والشركات من غير الملتزمين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فرض منذ فبراير 2021 غرامات على العديد من الشركات التي تبيّن أنّها غير ملتزمة بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وغيره من اللوائح المعمول بها، بعد إجراء عمليات تفتيش خاصة بضوابط امتثال الشركات.

لقد شددت الهيئات التنظيمية المحلية وسلطات الفاذ القانون الرقابة على النشاط المالي الخاضع لسلطتها القضائية. فبعد تحديد انتهاكات متنوعة لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فرضت سلطة دبي للخدمات المالية غرامة وقدرها 165 ألف دولار أمريكي على أحد المنتهكين ومنعته من العمل ضمن سلطتها القضائية.

وفي هذا الإطار، قامت دائرة القضاء في أبوظبي، وهي المحكمة المختصة بجرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي، بإدانة أربعة أشخاص وشركة واحدة بارتكاب جرائم غسل أموال واحتيال ضد 4000 ضحية من خلال إغرائهم باستثمارات وهمية في تجارة

11

تلعب وحدة المعلومات المالية دوراً رئيسياً في الحمود التي تبذلها الامارات العربية المتحدة في مكافّحة الحرائم المالية. وتتلقّى الوحدة التقارير عن المعاملات المشبوهة، وتحلَّلها، وتبلغ سلطات إنفاذ القانون المحلية بالمعلومات المترتبة علَّى ذلك، إلى حانب دراسة وتتبع وتفسير تطوّر الأنماط ال<u>حالية</u> والناشئة للجرائم المالية في م<u>ختلف</u> القطاعات الخاضعة للسلطة القضائية. ونُعدّ نشاء وحدة معلومات مالية فعّالة خطوة . مهمة نحو تطوير منظومة مكافحة الجريمة المالية، وحجر أساس في خطة العمل الوطنية لمواحهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما توفر دولة الإمارات للوحدة كلّ الدعم السياسي المطلوب لضمان نحاحها الدائم.'



علي فيصل باعلوي،

رئيس وحدة المعلومات المالية.

الذهب. كما تم خلال الفترة الماضية تعزيز استقلالية وفعالية وحدة المعلومات المالية، وتتزويدها بالموارد الشرية والتقنية المطلوبة لتعزيز قدراتها التحليلية.

منذ بداية عام 2021، اجتمعت اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة ثلاث مرات لمناقشة أولويات دولة الإمارات وخطَّة عملها. وقد طرحت هذه الاجتماعات عدة إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووافقت على سلسلة من تقارير تقييم المخاطر للمساعدة في مواءمة الأطر التشريعية والتشغيلية للسلطة القضائية.

ومن خلال مشاركة ممثلين عن السلطات المختصة، ستواصل اللجنة تعزيز أولويات الدولة، وقدرة السلطات على الاستحابة للمخاطر والتعاون. واستناداً إلى اجتماعات اللجنة المثمرة، واصلت وزارة العدل تنظيم الدورات التدريبية وإعداد الوثائق التوجيهية والمبادرات القطاعية الهادفة إلى بناء القدرات والمعرفة وترسيخها لدى أصحاب المصلحة، بما في ذلك النيابة العامة الاتحادية، ومكاتب النيابة العامة على مستوى الإمارة، وسلطات إنفاذ القانون والقضاء. ونتيجة الزخم تجاه هذه المبادرات، ستواصل الدولة العمل بروح الفريق لتطوير منظومة مكافحة انتشار الحرائم المالية. وقد لعبت وزارة تنمية المحتمع أيضاً دوراً مهماً خلال الأشهر الماضية، حيث تم تعديل وضع عدد من المنظمات غير الربحية التى تتطلب تنظيماً بشأن المسائل المالية. بالإضافة إلى ذلك، عقدت الوزارة عدداً من الاجتماعات مع المجالس التنفيذية وممثلي الحكومات المحلية من أجل متابعة التقدّم المحرز في الامتثال للمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (35) لسنةً 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الحمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام. وتعمل وزارة تنمية المجتمع حالياً على تصحيح الوضع القانوني لعدد من هذه الهيئات بغية ضمان الامتثال للتشريعات السارية.

تسليط الضوء على تقارير المعاملات المشبوهة



تركز دولة الإمارات على المعلومات المالية ضمن جهودها لبناء إطار عمل فعال لمكافحة الجرائم المالية. وتعتمد الدولة في ذلك على تقارير المعاملات المشبوهة كأحد أهم مصادر المعلومات في مكافحة الجرائم المالية، حيث يتم العمل بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص، والقطاعات غير الربحية، والشركاء الدوليين، لبناء نظام فعال للإبلاغ عن المعلومات المالية وتحليلها.

وفي هذا السياق، استفادت دولة الإمارات من تجارب السلطات القضائية الأخرى لتجاوز الثغرات التي قد تواجه جمع وتحليل المعاملات المشبوهة في كثير من الأحيان. ولم تقتصر عملية تطوير عمل الوحدة على سلطة قضائية واحدة أو منطقة محددة، إنما شملت الطريقة التي يتم بها الحصول على المعلومات المالية ومشاركتها وتحليلها من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين. وعلى هذا الصعيد، تمنح الدولة الأولوية للاثة مجالات، وهي الإنفاذ والتكنولوجيا وبناء

المعرفة، من أجل تعزيز عملية الإبلاغ، وزيادة جودة تقارير المعاملات المشبوهة، وتسهيل آلية عمل سلطات الإنفاذ.

وعلى مستوى الإنفاذ، عزّزت السلطات التنظيمية من عمليات الإشراف، وأصدرت إرشادات تعكس الحاجة إلى الحصول على بيانات قابلة للتنفيذ من الكيانات الخاضعة للتنظيم. وبجهود متميزة من إدارة مراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصرف المركزي، تم إجراء أكثر من 90 اختباراً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام 2020، شملت المؤسسات المالية المحلية والأجنبية، ومكاتب الصرافة، والشركات المالية المتخصصة.

ويُعدّ تقييم أنظمة مراقبة المعاملات لهذه الكيانات إجراء رئيسي من أجل ضمان الإبلاغ عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة بأسباب منطقية وسليمة، وفي الوقت المناسب، وبما يعزز من فعالية الدور الإشرافي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

أما بالنسبة للمؤسسات غير المالية، فقد اعتمدت وزارة الاقتصاد نهجاً مشابهاً. ففي أبريل 2021، أصدرت الوزارة قائمة محدثة تضم العقوبات الإدارية لمخالفات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل سماسرة ووكلاء عقاريين، وتجار معادن سابقين، ومدققين ومحامين ومقدمي خدمات للشركات.

لذلك، وتماشياً مع قرار مجلس الوزراء رقم 16 للعام 2021، تستحق عقوبات عدم التسجيل في أنظمة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وعدم وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، غرامة تصل إلى 5 ملايين درهم إماراتي (1.36 مليون دولار أمريكي)، الأمر الذي يشكل رادعاً للمخالفين، وداعماً لعمليات التفتيش المستمرة التي تجريها وزارة الاقتصاد على الكيانات الخاضعة لإشرافها.

وبعد المناقشات مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، عززت دولة الإمارات من فهمها

لكيفية التغلب على التحديات المشتركة مع أنظمة المعاملات المشبوهة.

ورغم أنّ دولة الإمارات ليست محصّنة ضد المسائل النموذجية مثل "التقارير الدفاعية"، والمعلومات غير الكافية التي تقدمها الشركات الخاضعة للتنظيم، إلا أنها تتخذ إجراءات للتغلب على نقاط الضعف هذه كجزء من خطة عملها الشاملة، بتنسيق وإشراف المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ووحدة المعلومات المالية، والجهات الإشرافية المالية.

وعلى هذا النحو، يتم توجيه الموارد نحو تكثيف مبادرات التدريب والتوعية وبناء المعرفة التي ترعاها الحكومة لتحسين مستوى الوعي بالتزامات تقديم تقارير المعاملات المشبوهة من قبل القطاع الخاص. وبقيادة وزارة الخارجية والتعاون الدولي، تعمل الدولة أيضاً مع نظرائها البارزين في الخارج لضمان نقل أفضل الممارسات وتطبيقها محلياً.

واستكمالاً للجهود المذكورة سابقاً، تم اعتماد أحدث التقنيات لتسهيل عملية الإبلاغ عن بيانات المعاملات المشبوهة وتحليلها، وتشمل هذه الأنظمة المبتكرة ما يلي:

GoAML: أطلقت دولة الإمارات عام 2019، منصة GoAML لمكافحة غسل الأموال من أجل تقديم تقارير المعاملات المشبوهة. وتساعد هذه المنصة وحدة المعلومات المالية في جمع البيانات وإدارة الوثائق والتحليل.

IEMS: بالتوازي مع منصة GoAML، أطلقت دولة الإمارات نظام إدارة الاستفسارات المتكامل. ويتيح هذا النظام التواصل بين وحدة المعلومات المالية والبنك المركزي ومؤسسات القطاع الخاص وسلطات إنفاذ القانون. كما تشكل هذه المنصة "حلقة تغذية راجعة" وتشجع على مشاركة المعلومات بين الجهات الفاعلة المحلية.

فوري تيك: قامت دولة الإمارات خلال العام 2020، بتطوير وإطلاق برنامج "فوري تيك"، الذي يمكّن السلطات من اتخاذ إجراءات فورية في ما يتعلق بالتحذيرات المرتبطة بالمعاملات غير المشروعة والأنشطة المشبوهة. وتتيج هذه المنصة دمج وتجميع قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين الاتحادي والمحلي، مما يسهّل التعاون الوثيق بين سلطات الإنفاذ المحلية.

UAERRS: من خلال اعتماد نهج قائم على المخاطر، قامت وحدة المعلومات المالية بتحديث نظام الإبلاغ عن التحويلات الذي يسمح لشركات خدمات الأموال ومشغلّي التحويلات بتقديم بيانات المعاملات إلى وحدة المعلومات المالية بشكل مستمر.

منصة جمركية موحدة: بهدف مواجهة مخاطر الجرائم المالية القائمة على التجارة، استثمرت سلطات الجمارك أيضاً في إطلاق منصة جمركية موحدة، دخلت الخدمة اعتباراً من 29 أبريل 2021 وعلى مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، وتهدف إلى جمع البيانات عن شبكات المجرمين التي تسيء استخدام التجارة لأغراض الاتجار والتهريب.

تجسد هذه المبادرات سعي دولة الإمارات لتطوير نظام معلومات مالية قابل للتنفيذ. ويشتمل جزء رئيسي من هذا الالتزام على التعاون المحلي بين السلطات والهيئات التنظيمية نفسها. فقد وقعت وحدة المعلومات المالية على 11 مذكرة تفاهم مع السلطات المحلية المختصة، بما في ذلك العديد من سلطات إنفاذ القانون، الأمر الذي أدى إلى تحسّن كبير في نوعية وكمية المعلومات التي تتم مشاركتها

كما تدرك الدولة بأنّ الجرائم المالية تتجاوز الحدود وتتطلّب نهجاً عالمياً متكاملاً، من خلال توفير بيانات مفيدة في تقارير المعاملات المشبوهة وغيرها من المصادر إلى النظراء الدوليين. وفي الواقع، يشير تركيز دولة الإمارات على تعزيز العلاقات الدولية المبنية على المنفعة المتبادلة لمكافحة الجرائم المالية إلى إيجابية هذا المسار.





أهمية العقوبات المالية المستهدفة

تُعتبر العقوبات المالية المستهدفة من أهم الأدوات الدولية لمكافحة الأنشطة المشبوهة، ومن أهمها التهديدات العاجلة التي يثيرها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتُعد هذه العقوبات بالغة الأهمية لضمان القضاء على تمويل الإرهاب والانتشار وشبكاته غير المشروعة. ويشكل تطبيق هذه العقوبات جزءاً أساسياً من جهود دولة الإمارات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية الأوسع لنشر السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي عالمياً وفي المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد، وضعت الدولة عدة آليات تحت تصرفها لتسهيل تنفيذ العقوبات المستهدفة، وأهمها: 1) القيود المفروضة على الأفراد والكيانات والحماعات المحددة من قبل محلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ 2) قائمة الإمارات المحلية للعقوبات المستمدفة؛ 3) أنظمة العقوبات الدولية الأخرى. وتماشياً مع قرار محلس الوزراء رقم 74 للعام 2020 واللوائح التي نشرتها السلطات الإشرافية، فإنّ عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات المحلية إلزامية التنفيذ بالنسبة للشركات والمؤسسات في دولة الإمارات، بما في ذلك تجميد الأصول، ووقف المعاملات المالية المشبوهة، والقيود المفروضة على توفير بعض السلع والخدمات. وإلى جانب أنظمة العقوبات الخاصة بالأمم المتحدة والعقوبات المحلية، تراعى دولة الإمارات أيضاً العقوبات المستهدفة التي يفرضها الشركاء الدوليون، والتي تشكل جزءاً مهماً من منظومة العقوبات الدولية، رغم أنّها خارج المجال القانوني لدولة الإمارات. وتزداد أهمية تطبيق مختلف أنواع العقوبات المالية المستهدفة في دولة

<mark>ال</mark>إمارات، بالنظر إلى موقعها الجغرافي والاقتصادي، و<mark>دورها</mark> كمركز للتجارة والاستثمار العالميين.

وإلى جانب الأدوات التشريعية، تلعب دولة الإمارات دوراً استباقياً في التنسيق مع شركائها الدوليين لضمان تطبيق العقوبات المالية المستهدفة بشكل فعّال. ويؤكد على ذلك الوثائق الإرشادية الصادرة عن السلطات الإشرافية، مثل المراجعة الموضوعية لفحص العقوبات للعام 2021، والصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إضافةً على اعتماد الدولة لأفضل الممارسات الدولية.

ومن خلال الأمم المتحدة، تتم مراجعة قرارات مجلس الأمن بشكل صارم لتنفيذ متطلباتها على النحو الواجب في ضوء طبيعة التهديد الدائم التطور. فعلى سبيل المثال، يتم تحديث قائمة الإرهاب المحلية بشكل متكرر لتتماشى مع المعلومات الواردة وتتم مشاركتها مع شركائنا الدوليين، مما يوسع من نطاق التزامات قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1372 مرور (2001). وفي ضوء هذا الالتزام المستمر، أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، في سبتمبر 2020 على أهمية توحيد جهودنا وبناء مؤسسات دولية قادرة على مواجهة التحديات الحالية والناشئة بما في ذلك وقف ظهور الجماعات المتطرفة من خلال الحلول التي تقودها الأمم المتحدة، وبما يتماشى مع المواثبق الدولية.

على الرغم من هذه التهديدات العالمية المتصاعدة، فإن لدى دولة الإمارات اعتقاد راسخ بأنّنا نستطيع تحويل التحديات غير المسبوقة إلى فرص كبيرة من خلال توحيد جهودنا وبناء مؤسسات دولية قادرة على مواجهة التحديات الحالية والناشئة. فقد أثبتت الأشهر الماضية أنّ مواجهة التهديدات الدولية تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية وقيادة حكيمة لتشكيل استجابة دولية منسقة لمواجهة



سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولى

تداعيات هذه التهديدات

ولكي تكون العقوبات المالية المستهدفة فعالة، يجب تنفيذها بالكامل بدون تأخير، مع ضمان عدم إتاحة أيّ أموال أو أصول أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو لصالح أيّ شخص أو كيان محدد. لذلك، وبهدف ضمان التنسيق والتعاون المحلي الفعال، تتعاون عدة هيئات في دولة الإمارات لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة، وبما يوائم بين الاعتبارات الدبلوماسية وتلك المرتبطة بالسياسات وإنفاذ القانون.

وبينما تقود وزارة الخارجية والتعاون الدولي جهود الحولة الخارجية في مجال العقوبات المستهدفة، تتعاون الجهات المحلية المختلفة في هذا المجال، وفي مقدمتها الهيئة الاتحادية للجمارك، والمكتب التنفيذي للجنة السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد / والتصدير (المكتب التنفيذي للرقابة على الاستيراد / التصدير)، ووحدة المعلومات المالية، ووزارة العدل، ووزارة اللاقتصاد، والهيئة الاتحادية للرقابة النووية، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئات الإشرافية المختلفة.

وبهدف تعزيز بناء المعرفة في دولة الإمارات، وتحقيق التواصل الفعال مع الجهات المعنية، يؤدي المكتب التنفيذي للرقابة على الاستيراد / التصدير دوراً داعماً وحاسماً. ففي مايو 2021، أصدر المكتب وثائق إرشادية مفصّلة وتقارير تصنيفية لزيادة الوعي بالتزامات القطاعين العام والخاص بالنسبة للعقوبات المالية المستهدفة. ويشمل ذلك مطالبة جميع

الكيانات بوضع إطار من الضوابط لمنع تسهيل التجارة مع الكيانات الخاضعة للعقوبات. هذا وقد أوضح المكتب بأنّ هذا الإطار يجب أن يشمل على تقييم للمخاطر وسياسات وإجراءات مناسبة، فضلاً عن هياكل ملائمة للحوكمة والرقابة على أقل تقدير.

وتنشر السلطات أيضاً تحديثات منتظمة لقوائم العقوبات، والتي تكون متاحة بسهولة على الإنترنت لضمان اتباع نهج متسق يسهل الوصول إليه من أجل تنفيذه. وقد انطلقت هذه المبادرات بالتزامن مع التواصل المنتظم لدولة الإمارات مع الشركاء الدوليين في ما يتعلق بأطر التعاون والتحقيقات الجارية مع الأفراد والكيانات المشاركة في أنظمة العقوبات المستهدفة أو الخاضعة لها.

تشكل العقوبات إحدى الأدوات السياسية التي تفرض التزامات معينة على الحكومات والشركات الخاضعة لإشرافها. وعليه، ولكي يكون للعقوبات المالية المستهدفة تأثيرها الكامل في مكافحة الإرهاب والصراع وانتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل يدأ بيد، بناءً على قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشكل أساساً للسياسة الخارجية لدولة الإمارات على هذا الصعيد. كما أن من المهم أن تشكل هذه العقوبات جزءاً من إطار عمل واسع وقوي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، وهو ما تسعى دولة الإمارات إلى ومكافحة الإرهاب، وهو ما تسعى دولة الإمارات إلى



مصادر مهمة

للتعمّق أكثر في الموضوع

<u>سياسة عدم التسامح المطلق لدولة لإمارات بشأن غسل الأموال يؤدي إلى تحقيق</u> <u>النتائج المرجوة.</u>

غلف نبوز، 26 فبرابر 2021

<u>وزارة الاقتصاد تعلن لائحة المخالفات والغرامات الخاصة بغسل الأموال وتمويل</u> <u>الإرهاب</u>

وكالة أنباء الإمارات، 2 مارس 2021

<u>مركز دبي للسلع المتعددة والمكتب التنفيذي حول مراجعات إطار عمل يدعم</u> <u>مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للذهب اليدوي</u>

زاوية، 14 مارس 2021

محكمة أبوظبي تدين أربعة أشخاص وشركة مجوهرات بتهمة الاحتيال على 4000 شخص

حريدة الدفاع الإسرائيلية، 21 مارس 2021

إسرائيل والإمارات في كفاح مشترك ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريدة الدفاع الإسرائيلية، 21 مارس 2021

> <u>الإمارات تعيّن المخضرم التميمي محافظًا للمصرف المركزي</u> خليم تايمز، 12 أبريل 2021

<u>البنك المركزي يعين رئيس وحدة الاستخبارات المالية الإماراتية</u> خلي<u>ح تايمز، 12 أبريل 2021</u>

<u>عبدالله بن زايد يترأس اجتماع اللجنة العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</u> شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للخدمات المالية MENAFN، 13 أبريل 2021

<u>الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة تقدمان دورات تدريبية حول غسل الأموال</u>

إماراتي نيوز، 25 أبريل 2021

<u>الإمارات والاتحاد الأوروبي يستضيفان ورش عمل حول مكافحة غسل الأموال</u> <u>وتمويل الإرهاب</u> ناخ من 1/2 أمار 2021

<u>غلف نيوز، 26 أبريل 2021</u>